الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي
- عرض وتقييم -

Classical and modern movements in the classification of the concept of security international.
- Presentation and evaluation -

الدكتور/ جمال حواوسة
أستاذ محاضر -أ-،
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة 8 ماي 1945 قالمة،
houaoussa.djamel@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2018/04/22 تاريخ القبول: 2018/11/21 تاريخ النشر: 2018/12/31

ملخص:

يحتل موضوع الأمن أهمية كبيرة في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، وتكمن هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي، أما على المستوى الأكاديمي فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقاربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخلياً وخارجياً وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية. وعلى الرغم من هذه الأهمية فقد ظل مفهوم الأمن غير ثابت ويفتقر إلى ضبط اصطلاحي رغم تعدد الدراسات الأمنية وثرائها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لرصد مفهوم الأمن من خلال اتجاهين رئيسين تقليدي ومعاصر.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الدولي، الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة.

Abstract:

The issue of security is prominent in the writings of international relations scholars, this importance lies in two levels: academic and practical. On the academic side, the importance lies in the centralization of the issue of security as a research program in classical and modern theoretical scopes and approaches to international relations, while at the practical level, it lies through the degree of knowledge of these countries in their internal and external security environment and the impact on the formulation of their security systems. Despite this importance, the concept of security has remained unstable lacking a conventional focus though security studies are numerous and rich, hence the

importance of this Study in an attempt to intercept the concept of security through two main movements one classical and modern.
Keywords: Security, Security international, Classical and modern movements.

مقدمـــة:

يعتبر الأمن من العوامل الجوهرية التي تحفظ الوجود الإنساني وتمنحه مكانة في الحياة، لذلك فقد تطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور الوسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة فالصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات. وقد أثبت الواقع التاريخي أن الإنسان كان يبحث عن الاستقرار والقوة منذ وجوده على سطح المعمورة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها أمنه الغذائي والعائلي والصحي وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي.

وتعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود الإنساني مصداقاً لقوله تعالى: "فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف" (سورة قريش الآيتان: 3- 4)، فالأمن حاجة ضرورية لاستمرار الحياة، وانعدامه يؤدي إلى القلق والخوف وانهيار المجتمعات ومقومات وجودها.

وقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ضوء التحولات التي شهدها العالم مع بروز متغيرات جديدة تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، وتوسع دور المنظومة الأمنية ليتضمن كل ما يمس أمن المواطن وراحته واستقراره.

ومفهوم الأمن ومضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر، ومرد هذا التفاوت والاختلاف يعود إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع، وإلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم على تحقيقها. ورغم أهمية قضية الأمن بمختلف أشكاله وارتباطه الوثيق بحياتنا اليومية فإنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة والاهتمام، وبالتالي فهو بحاجة إلى خطة للعمل أو نظرية تقوم عليها سياسته، ثم إلى بحوث مستمرة لتطوير هذه النظرية حتى تساير المجتمع واحتياجاته في الأمن والاستقرار. ولذا فإن هذه الدراسة ستحاول عرض وتقييم مختلف الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة التي حاولت تحديد مفهوم الأمن بوجه عام وماهيته، ومستوياته.

أولا- الإشكالية:

أصبح موضوع الأمن واحداً من الموضوعات الجديرة بالدراسة والاهتمام في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة، وتهيمن عليه سياسة القطب الواحد التي تحاول فرض قوانينها وثقافتها، مما دفع بالباحثين والمنظرين إلى متابعة الاستقصاء المعلوماتي للوصول إلى تأسيس نظرية يمكن لها أن تحقق الأمن والاستقرار الجماعي.

ولقد أفرزت العولمة والتحولات في العلاقات الدولية الكثير من المفاهيم في الدراسات الأمنية، وأصبحت هذه المفاهيم محور نقاش وصراع بين المدارس الكلاسيكية والمدارس الحديثة في ظل ما يحدث على الساحة الدولية من فوضى ونزاعات تهدد أمن الفرد والجماعة، كما أن التغيرات الدولية الراهنة جعلت من الأمن أحد محاور النظام الدولي الرئيسية خاصة التدخلات في شؤون الدول تحت ذريعة الأمن الإنساني.

ومن هنا جاء التنظير لهذه التدخلات من خلال آراء المنظرين ورجال الدولة، وظهرت الكثير من المقاربات المعرفية التي حاولت إعطاء مفهوم شامل للأمن الدولي، كونه من المفاهيم الفضفاضة التي تتطلب تفسيرات وتحليلات محددة في ظل النظام الدولي الجديد.

وعليه، وفي ظل هذه المعطيات فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما المقصود بالأمن، وماهي مستوياته؟، وكيف فسرت الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في مجال العلاقات الدولية مفهوم الأمن؟

ثانيا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الأمن الدولي يحتل أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية وفي الأطر والمناهج النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية. كما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تقوم بتحليل مفهوم وواقع الأمن الدولي في ظل مختلف الاتجاهات النظرية التي سعت إلى تفسير هذا المفهوم، ومعرفة أي من الاتجاهات أكثر ملائمة للواقع الدولي الراهن.

ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها تمثل محاولة لمعالجة موضوع حيوي يتعلق بتصورات المنظرين لمفهوم الأمن الدولي في الحقل التنظيري، وهو ما يضفي قيمة علمية على الدراسة.

ثالثا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى البحث في مفهوم الأمن وأهم مستوياته، وتسليط الضوء على جذور وبدايات مفهوم الأمن الدولي خاصة بعد التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والتعرف على التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الدولي في ظل مختلف الحوارات والمقاربات الأمنية الحديثة.

كما حاولت الدراسة التعرف على الأطر والمرجعيات النظرية في العلاقات الدولية والتي قدمت إسهامات بارزة في دراسة مفهوم الأمن الدولي كالنظريات العقلانية والتأملية والبنائية مع التركيز على أوجه القصور في هذه النظريات والنقاشات النابعة من اختلاف قراءات المنظرين لمفهوم الأمن الدولي.

رابعا- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تتبع النظريات التي سعت إلى تفسير مفهوم الأمن الدولي لاسيما النظريات الكلاسيكية، كما اعتمدت على المنهج المقارن في معالجة النقاشات المعرفية بين مختلف النظريات الكلاسيكية والمعاصرة التي تناولت مفهوم الأمن الدولي، ومن جهة أخرى استخدمت الدراسة منهج له أهمية بارزة في التنظير للدراسات الأمنية، وهو المنهج الابستيمولوجي في التحليل البنائي المعرفي النقدي لكل نظرية.

خامسا- مفهوم الأمن ومستوياته:

1) مفهوم الأمن:

الأمن لغة مصدره أمن- الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف[1]، وهو بذلك: اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة. وفى حديث نزول المسيح عليه الصلاة والسلام (وتقع الآمنة في الأرض) أي الأمن: يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان.[2]

ومفهوم الأمن مأخوذ من اللفظ اللاتيني (*Securitas*)، كما أشارت ايما راتشيلد (*E. Rothschild*)، وكان يعبر لفظ (*Securitas*) في أولى استخداماته عن حالة الأفراد أو ظروف معيشتهم الخاصة، كما يعبر عن حالة الهدوء والتحرر من الخوف وانتفائه[3]، وهناك من يرى بأن الأمن يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.[4]

ويرى بوث (*Both*) وويلر (*Wheeler*) أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر. أما باري بوزان (Barry Buzan) فيرى أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائراً حول السعي للتحرر من التهديد[5]، أما هنري كيسنجر فيعرف الأمن بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[6]، ومهما تعددت تعاريف الأمن فهو يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان وتحفظ له وجوده وكيانه.

2) مستويات الأمن:

2-1- الأمن الفردي والأمن الإنساني:

يقصد بالأمن الفردي حماية الأفراد من الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين...بالإضافة إلى إدانة العنصرية وكل أشكال التمييز العنصري، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات، فهو يقر أن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم ضد النظام العام الدولي[7]، وهناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بأمن الأفراد كميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سنة 1948.

أما عن الأمن الإنساني فقد طرح بلاتز (*W.E. Blatz*) عام 1966 فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، فالأمن الإنساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة.[8]

ويرى وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي (*Loyd Axworthy*) أن الأمن الإنساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر[9]، فالأمن الإنساني يعني أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة.[10]

2-2- الأمن القومي (الوطني):

يرى كل من جوردن (*Amos Jordan*) وتيلور(*W.J. Taylar*) أن ظهور مفهوم الأمن القومي كمصطلح علمي كان منذ الحرب العالمية الثانية[11]، غير أنه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، وبالتالي ظهرت مدرستين مختلفتين لدراسة موضوع الأمن الوطني هما: المدرسة الإستراتيجية التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية[12]، والمدرسة التنموية التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضاً على التهديد الداخلي. فالأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.[13]

2-3- الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية متعددة، ولفهم التعاون الأمني والإقليمي ظهرت بعض النماذج، منها:

- الأنظمة الأمنية: وتشمل قطاعاً عريضاً من القواعد السلوكية مثل عدم استخدام القوة، واحترام الحدود الدولية القائمة.
- الجماعات الأمنية: يعرف كارل دويتش (*Karl Deutsch*) الجماعة الأمنية بأنها مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد الشعور بالجماعة...أي اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها، عبر عمليات التغيير السلمي.[14]
- المجتمع الأمني: هو مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد حقيقي على أن أعضاء هذا المجتمع لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطريقة أخرى.[15]
- الأحلاف: علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة، وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أية مسؤولية عن أمن الدول الأخرى.
- الكتلة الدولية: هي إتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة، ويكون في أغلب الأحيان موجه ضد مجموعة أخرى من الدول تضطر هي

الأخرى إلى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الأولى. وتختلف عن الحلف من حيث درجة الاختيار، والاختصاصات والصلاحيات، ودرجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.[16]

- الائتلاف: هو اتفاق بين مجموعة من الدول على تحقيق أهداف محددة وهي في العادة علاقة غير رسمية، عادة ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيها، ويختلف الائتلاف عن الحلف في غياب الطابع التعاقدي، ومحدودية مجالات التعاون، ونشأة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب، ومرونة الانضمام أو الانسحاب من الائتلاف.[17]
- التعاون الإستراتيجي: هو صيغة تعاونية دولية تجمع بين التكتل أو الحلف الدولي، تشمل مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، لكنه يقوم في الأساس على التعاون العسكري.

2-4- الأمن الدولي:

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[18]، ولتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها:

- نظام توازن القوى: وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية. وهو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.[19]
- نظام الأمن الجماعي: ظهر كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وهو التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، وهو أيضاً ذلك النظام الذي تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها.[20]

وهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.[21]

سادسا- الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي:

لقد عبر العديد من الفلاسفة والمفكرين عن رؤيتهم للأمن في المجتمع، حيث ظهرت عدة نظريات نذكر منها:

1) النظريات العقلانية:

وتسمى أيضاً بالنظريات التفسيرية والتأسيسية، وتهتم بكشف الأنماط المنتظمة للسلوك الإنساني، وتجد هذه النظريات سندها المعرفي في المذهب الوضعي، وتنقسم إلى قسمين هما: النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

1-1- النظرية الواقعية:

ظهرت هذه النظرية في النصف الثاني من القرن العشرين مع ازدهار الدول الصناعية المتقدمة في الغرب، حيث اعتبرت هذه النظرية أن الأمن هو السياسة التي تكفل حماية الدولة والدفاع عن مصالحها وحدودها الوطنية ضد التهديدات الخارجية.

وجاءت الواقعية كرد فعل على المثالية عقب الحرب العالمية الثانية، لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية كسياسة القوة والمصلحة، ولدراسة ومعالجة الواقع الدولي كما هو وليس كما يجب أن يكون، وبالتالي فإن الاختبار الحقيقي للواقعية ليس نهاية الحرب الباردة، وإنما الحرب الباردة في حد ذاتها، أو ما يُعرف بالسلام الطويل (Long peace) بتعبير جون لويس غاديس (*John Lewis Gaddis*).[22]

ويؤكد الواقعيون على أن العالم يمكن شرحه بطريقة دورية (cyclique)، أي أن المستقبل لن يكون مختلفاً عن الماضي، وأن النظام الدولي كان وسيبقى دائماً فوضوياً؛ فالدول تتنافس لأجل الرفاهية والأمن، والمنافسة كثيراً ما تقود إلى الصراع. وطبيعة هذا التنافس هي حصيلة صفرية، على اعتبار أن ما تكسبه دولة ما من حصة زائدة هو بالضرورة اقتطاع من حصة دولة أخرى في ظل تنافس أو صراع على موارد محدودة.[23]

وقد صاغ الواقعيون مشكلة العمل الجماعي ضمن نظام العون الذاتي انطلاقاً من النظرية الاستدلالية...[24]، وانقسمت الواقعية إلى ثلاث أقسام: أولها الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) التي تقوم على عدد من الفرضيات الأساسية منها أن النظام الدولي نظام فوضوي، بمعنى غياب سلطة مركزية تضبط سلوكية الدولة، وللحفاظ على سيادة

الدولة وبقائها وتوسيع نطاقها لابد من بناء قوة عسكرية هجومية ضاربة، ولابد من الريبة والشك كمحدد أساسي في سلوكية الدولة تجاه نوايا باقي الدول، وبالتالي ضرورة الاستعداد واليقظة، فالريبة هي أمر متأصل في النظام الدولي، وبقاء الدولة واستمرارية وجودها وسيادتها هو أهم محدد مؤثر على سلوكيته.[25]

وتذهب الواقعية الجديدة إلى اعتبار أن الحرب معلم تاريخي دائم من معالم السياسة العالمية، ذلك أن الدول تواجه معضلة أمنية لا يمكن التخلص منها، وكان جون هارتز أول من أوضح هذه الفكرة حيث يرى أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات -وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات- إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً[26]، فالشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدامه، حيث يرى باترفايلد أن من يبالغ في حسن الظن يفتح الباب واسعاً ليكون فريسة للاستغلال، مما يؤدي إلى عواقب كارثية.[27]

إن بناء الأمن القومي أو انعدامه، متعلق إلى حد كبير ببنية النظام الدولي (لهذا تسمى هذه النظرية أيضاً بالواقعية البنيوية) وبنيته الفوضوية المتينة، وهذا ما يؤدي إلى اتسام السياسات العالمية في المستقبل بالصراع كما كان في الماضي السياسات الدولية لا تتصف بالحروب المستمرة لكن هناك تنافس أمني شديد، يكون فيه احتمال قيام الحرب أمراً ممكناً ومتوقعاً باستمرار.[28]

ويرى أتباع الواقعية الجديدة أن اهتمام الدول بتحقيق مكاسب نسبية على حساب المكاسب المطلقة معيق لعملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنضوية في منظومة تعاونية واحدة، فإن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف، ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة...[29]

أما القسم الثاني من الواقعية فتمثل في الواقعية الاشتراطية التي تؤكد على وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التنافسية، والأمن هنا مشترط بالظروف السائدة في حينه. وتقوم الواقعية الاشتراطية على ثلاث انتقادات أساسية للواقعية البنيوية وهي:

1. رفض النزعة التنافسية المتأصلة في الواقعية البنيوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التنافس المؤدي إلى الحرب.
2. يرى الواقعيون الاشتراطيون أن الدول تلجأ إلى التعاون لتفادي المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المزايا النسبية، وقبولها بالتكافؤ التقريبي بدل السعي لتحقيق أقصى المكاسب على حساب الآخرين، وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام سباق التسلح، الذي يؤدي إلى تهديد أمن الجميع.
3. يقرون أن الغش ينطوي على مخاطر، لكن ما يرفضونه هو المبالغة في التأكيد على الغش، ويرى كل من شيللينغ وهالبرين أنه بالإمكان الافتراض أن اتفاقية ما تترك احتمال حدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة، أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة إستراتيجياً.[30]

أما عن القسم الثالث من الواقعية فتمثل في نظرية الفوضى الناضجة التي تقدم تقييماً أكثر تفاؤلاً بخصوص إقامة تعاون بين الدول خلافاً للواقعية التقليدية، حيث يؤكد باري بوزان أن الدولة الأكثر نضجاً في النظام الدولي هي التي تراعي مصالح جيرانها عند رسم سياستها الخاصة، وذلك لأسباب أمنية.

ويستشهد بوزان بدول الشمال التي تحولت إلى جماعة أمنية بعد أن خاضت حروباً عسكرية وسباقاً للتسلح بأوروبا عبر (عملية نضوج) أنتجت مجتمعاً متسانداً منذ معاهدة روما التي أرست الأمن عبر حل الخلافات وتسويتها من خلال الحلول السلمية، وهذه التجربة التمدنية يمكن نقلها إلى نظم إقليمية أخرى، يكون فيها مؤشر الترابط في المجالات السياسية والاقتصادية ينمو بشكل متزايد.[31]

ولقد وجهت للنظرية الواقعية عدة انتقادات منها افتقارها للأخلاق عندما دعت إلى فصلها عن السياسة، وبالتالي يمكن اعتبار هذه النظرية إيديولوجية أو خطاب قوة، لأنها تعتقد أن البيئة الدولية بيئة فوضوية خاضعة للأقوى، أما تعريفها للمفاهيم الأساسية مثل مفهوم القوة والمصلحة القومية وميزان القوى كان غير واضح ودقيق، كما أنها تستعمل مفاهيم تحليلية لم تعد صالحة لتقديم تحليل شامل للسياسة العالمية، وتركز على الدولة كفاعل شبه وحيد في السياسة العالمية، بالإضافة إلى إغفالها للجوانب الاجتماعية الداخلية والاعتبارات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.

2-1- النظرية الليبرالية:

انطوت تحت لواء هذه النظرية اتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي[32]، وهي ترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية.[33]

وقد انقسمت الليبرالية إلى ست اتجاهات منها المذهب الدولي الليبرالي الذي يقوم على مبدأ أن النظام الطبيعي قد أفسدته سياسات نظام توازن القوى، بالإضافة إلى رفض فكرة همجية العلاقات الدولية أو كما وصفها كانط (Kant) بحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، ودعى إلى إنشاء عقد فيدرالي بين الدول لإلغاء الحرب.

ويتمثل المخطط الفلسفي لمشروع السلام الدائم حسب كانط في ثلاث مواد حاسمة المادة الأولى أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستوراً جمهورياً، والمادة الثانية أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة، والمادة الثالثة والأخيرة أن يكون الحق العالمي محدوداً بشروط الضيافة العالمية[34]، وهذا يهدف إلى توسيع العقد الاجتماعي بين الأفراد إلى قيام مجتمع دولي يحكمه القانون دون قيام حكومة عالمية على عكس المثاليين.

أما الاتجاه المثالي فيرى أنه يمكن تحقيق الأمن في ظل نظام دولي وبواسطة منظمة دولية، (عكس المذهب الدولي الليبرالي)، وقد دعى الرئيس الأمريكي السابق ويلسون إلى إقامة منظمة تنظم العلاقات الدولية، انطلاقاً من فكرة وجود سلطة وطنية لتنظيم المجتمع المحلي التي حاول إسقاطها على المجتمع الدولي، حيث نصت المادة (16) من ميثاق عصبة الأمم أنه: "في حالة وقوع حرب من الحروب فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء وقف العلاقات الطبيعية مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات، وعند الضرورة، وضع قواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا ما دعت الحاجة إلى استخدام القوة لإرجاع الأمور إلى نصابها".[35]

بينما يذهب الاتجاه المؤسسي الليبرالي إلى التشكيك في قدرة الدولة على تحقيق الأهداف الليبرالية كالنظام والعدل، حتى لو توفرت الإرادة، ويقترح أن تتوزع السلطة على مستويين أولهما برلمان وطني، وثانيهما منظمات عالمية.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية تبين جلياً فشل عصبة الأمم وضرورة استبدالها بمؤسسة دولية أخرى تكون مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، وهكذا تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث توافقت الدول العظمى على إقرار إجراء تنفيذي، من خلال نظام النقض (حق الفيتو) وهو ما شكل نموذجاً جديداً للأمن الجماعي، لكن مع بداية الحرب الباردة أصبح الأمن الجماعي معطلاً بسبب الاستخدام المتبادل لحق النقض.[36]

أما عن المذهب الدولي الليبرالي الجديد فيرى فرانسيس فوكوياما أن قيام الحرب بين الدول الديمقراطية الليبرالية هو احتمال ضئيل، حيث يستند في تفسيره لهذه الفرضية على تقسيم أفلاطون للروح الإنسانية في كتابه "الجمهورية" إلى ثلاث قوى هي: الشهوة، العقل، القوة (الهمة والشجاعة أو ما يسميه الثيموس)[37]، الذي هو السعي إلى انتزاع الاعتراف من الآخرين لإضفاء قيمة الكرامة على الذات.

ويدافع فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" عن كونية الليبرالية وعن طموح كل الحضارات لبلوغها، كما طرح في كتابه "الثقة" مشروع لعولمة الليبرالية شرط أن تتبنى ثقافات العالم 80 % من الحداثة الليبرالية وتحافظ على 20 % من خصوصيتها الثقافية[38]، وبهذا فهو يتفق مع الليبراليين الجدد في تقسيم دول العالم إلى ثلاث أقسام: دول فاشلة وضعيفة ومضطربة، ودول قوية ومتوسطة، ودول العالم الثالث.

وتذهب المثالية الجديدة إلى أن الإصلاح يجب أن يتم على المستوى الدولي، حيث يؤكد كل من تشارلز وكلايفورد كوبشان على أهمية الأمن الجماعي، باعتباره طريقة لتعزيز الأمن الدولي، من خلال إقامة مؤسسات للأمن الجماعي، ولهذا وضعا ثلاثة مبادئ لذلك، أولهما عدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية، وثانيهما توسيع نطاق مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل مصالح الجماعة الدولية، والتدخل تلقائياً وجماعياً في حال قيام طرف ما بتهديد نظام الأمن الجماعي القائم، وثالثهما يرى إينيس كلود أنه يتوجب على الدول التغلب على الخوف والتعود على الثقة المتبادلة.[39]

وبعدها ظهر المذهب المؤسسي الليبرالي الجديد على يد أكسلرود وكيوهان وأوي استجابة للنظرية الواقعية الجديدة، حيث يقوم هذا المذهب على جملة من المبادئ منها أهمية المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن الدولي والتقليل من احتمالات اللجوء إلى الحرب، واعتبار أن الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع...أما عن بنية النظام الدولي فهي فوضوية،

وهذا لا يعني انعدام إمكان التعاون بين الدول، حيث توجد أنظمة ومؤسسات دولية تسهل عملية تنظيم المصالح وليس تحويل الهويات كما يعتقد المثاليين الجدد.[40]

إلا أنه هناك عدة انتقادات وجهت للنظرية الليبرالية، فبالنسبة للمثالية فإن خطابها المثالي سرعان ما زال أمام المصالح الذاتية لكل دولة، حيث احتلت مثلاً اليابان منشوريا عام 1931، وايطاليا الحبشة عام 1935.

أما عن المذهب الدولي الليبرالي الجديد ففيه تناقض كبير بين الدعوة إلى احتلال الآخر المتخلف اقتصادياً وبين ادعاء نشر الديمقراطية والليبرالية، كما أن إلحاق الهزيمة بالإيديولوجية الشيوعية الستالينية لا يعني أن الليبرالية قد انتصرت على باقي الإيديولوجيات فهناك الديمقراطية الاجتماعية في شمال أوروبا وأشكال أخرى في المذهب الدستوري غير الليبرالي في آسيا.

وفيما يخص المثالية الجديدة فهي ترى أن الأمن الجماعي يفترض أن كل اعتداء هو أمر خاطئ، في حين قد تكون الدولة التي وقع عليها الهجوم هي البادئ، وهنا صعوبة كبيرة في تحديد من تقع عليه مسؤولية الاعتداء.

2) النظريات التأملية:

وتسمى بالنظريات المعيارية، التي يعرفها كريس براون بأنها: "ذلك الحجم من الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية...، وهي في جوهرها تتناول الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات (الدول)...، ويتعرض براون إلى وضعين معياريين عن السياسة الدولية وهما: الكوسموبوليتانية التي تركز على الإنسانية ككل أو على الفرد، والمجتمعية التي تتمحور حول المجتمع السياسي (الدولة)[41]، وتشمل النظريات التأملية نظريتين هما:

2-1- نظرية علم الاجتماع التاريخي:

تهتم نظرية علم الاجتماع التاريخي بالدرجة الأولى بالطرق التي تتطور بها المجتمعات عبر التاريخ، ويرى تشارلز تيللي أن الدول صنعت الحرب لكن الحرب صنعت الدول، وهي عكس الواقعية الجديدة التي تعتبر الدولة شيئاً مسلماً به، ويقسم تيللي الأنظمة إلى أنظمة كثيفة رأس المال (معتمدة على القوة الاقتصادية) وأنظمة كثيفة القسر (معتمدة على القوة العسكرية) التي أنتجت ثلاثة أنواع من الدول التي نشأت عن تمركز هذه الأشكال من القوة

وهي الإمبراطوريات (التي تعني الجزية) ودول المدن، والدول الوطنية[42]، ويؤكد تيللي أن الدولة لم تأخذ شكلاً واحداً عبر التاريخ وهي تتضمن تجمعات مختلفة للبنى الطبقية وأنماط العمل. والحرب هي العامل الأساسي الذي صهر أنواع الدول لتظهر في شكل الدولة الوطنية، والتي تكسب المزيد من سلطاتها على مواطنيها عبر الاستعداد للحرب، من خلال إقامة نظم للضرائب والإمداد والإدارة والانخراط فيها[43]، وهنا يتضح وجود اهتمام مشترك بين هذه النظرية والواقعية حول التفاعل بين الدولة والطبقات والحرب.

2-2- نظرية ما بعد الحداثة:

يؤكد أنصار هذه النظرية على أهمية الأفكار وتأثيرها، والخطاب في سياق التفكير بشأن الأمن الدولي، كما يسعون إلى استبدال الخطاب الواقعي بخطاب جماعي، حيث يرى ريتشارد أشيلي أن الواقعية هي إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن الدولي لأنها خطاب قوة يدفع بالدول إلى المنافسة الأمنية.

ويرى جيم جورج أن الخطاب الإستراتيجي الجديد لما بعد الحرب الباردة يركز على الشعور المتنامي بانعدام الأمن بسبب أخطار الاقتصاد العالمي وانغماس الدول في الشؤون العسكرية، ويؤكد أيضاً على أننا بحاجة إلى خطاب جماعي بشأن الأمن الدولي، وهنا تؤدي الجماعات المعرفية دوراً رئيساً في مقاومة القومية المتطرفة ومناهضة العرقية والعنصرية، واستغلال المتخلفين والتأكيد على المشاركة في اتخاذ القرارات المحددة لمصير الإنسانية.

2-3- النظرية البنائية:

ترجع البدايات الأولى لهذه النظرية إلى أعمال جيامباتيستا، وكراتو شفيل (Kratochwill) وأونوف (Onuf) نهاية عام 1989، وقامت على نقد النظرية العقلانية والتأملية، حيث ترى أن النظرية الواقعية عجزت عن التعامل مع العناصر الفاعلة من غير الدول والحركات الاجتماعية والعمليات المتسعة بشكل جذري، كما فشلت الواقعية والليبرالية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، بسبب إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي والتغيرات الداخلية في المجتمع السوفياتي، وتنطلق النظرية البنائية من ثلاث مبادئ هي:[44]

- الدولة كوحدة أساسية للتحليل: إن التفكير البنائي قائم على ربط البُنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهات وتتشكل البنية الاجتماعية من

المصادر المادية التي لا تتخذ شكلاً إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم، ومن ممارسات الفواعل.(45)

- البعد الذاتي: تقوم البنائية على تصور أساسه البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، وتركز على أهمية القيم والمعايير، حيث استخدم كاتزشتاين متغيرات ثقافية لتفسير أسباب عدم اعتماد ألمانيا على سياسة عسكرية رغم امتلاكها لتكنولوجيا متقدمة.(46)
- تشكيل الهويات والمصالح: تركز البنائية على متغير الهوية الذي أهملته الواقعية الجديدة، وهذا ما يفسر فشلها في تفسير الأشكال الجديدة من النزاعات وخاصة الداخلية، وإهمالها عامل الإدراك والأفكار والمعايير المحددة لمصالح الفواعل وطبيعة سلوكاتهم الدولية المتأرجحة بين التنافس والتعاون.(47)

ويؤكد الواقعيون أن غياب سلطة فوق سلطة الدولة هو سبب الفوضى في النظام الدولي، أما البنائيون فيرون أن البنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج أو آثار فوضى النظام، فهي ناتجة عن ممارسات الفاعلين أنفسهم.(48)

ويعارض ويندت الحجة الواقعية القائلة بالاعتماد الذاتي لحماية المصالح والأهداف الوطنية، ويؤكد أن الدول التي في وضع المساعدة الذاتية هي المسؤولة عن هذه الوضعية، لأن ممارساتها جعلتها كذلك، والتغير يكون من خلال تغير المعرفة الذاتية بين وحدات النظام الدولي رغم صعوبة ذلك.

إلا أن ويندت ركز كثيراً على دور الدولة في السياسة العالمية باعتبارها أهم الأطراف الفاعلة، وهو بذلك يميل إلى الواقعيين، ويرى أن الهويات هي نتيجة لعملية التفاعل، لكن هذا التفاعل يكون بين من ومن ؟، فلا وجود لتفاعل من دون هوية مسبقة، كما أنه حاول التوفيق بين الليبراليين الجدد وبين التأمليين، لكن هذه المحاولة ليست للتوفيق بين مجموعتين متشابهتين، بل بين نظريتين مختلفتين أساساً في نظرية المعرفة، حيث أن الليبراليين الجدد هم وضعيون، بينما التأمليون هم من أنصار ما بعد الوضعية.(49)

* استنتاجات عامة:

يمكن عرض خلاصة ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج على النحو الآتي:

1. أن للأمن عدة تعاريف ومفاهيم، فهو يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان وتحفظ له وجوده وكيانه، كما أنه ينقسم إلى عدة مستويات منها: الأمن الفردي والأمن

الإنساني، والأمن القومي (الوطني)، والأمن الإقليمي، وصولاً إلى أعلى مستوى وهو الأمن الدولي.

2. أن للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أثر كبير في إعادة صياغة مفهوم في مختلف الأطر النظرية، حيث جاءت الواقعية كرد فعل على المثالية عقب الحرب العالمية الثانية، لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية كسياسة القوة والمصلحة، أما **النظرية الليبرالية** فترفض فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بينما تناولت النظريات التأملية (المعيارية أو ما بعد الوضعية) الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات (الدول).
3. تعددت النظريات التي تناولت مفهوم الأمن الدولي من ناحية التحليل الابستيمولوجي، غير أن هذه النظريات تعرضت للنقد وهو ما يفسر صعوبة تحديد مفهوم الأمن الدولي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، فعلى سبيل المثال وجهت للنظرية الواقعية عدة انتقادات منها افتقارها للأخلاق عندما دعت إلى فصلها عن السياسة، وبالتالي يمكن اعتبار هذه النظرية إيديولوجية أو خطاب قوة، لأنها تعتقد أن البيئة الدولية بيئة فوضوية خاضعة للأقوى، أما النظرية الليبرالية، فبالنسبة للمثالية فإن خطابها المثالي سرعان ما زال أمام المصالح الذاتية لكل دولة، أما المذهب الدولي الليبرالي الجديد ففيه تناقض كبير بين الدعوة إلى احتلال الآخر المتخلف اقتصادياً وبين ادعاء نشر الديمقراطية والسلام.
4. بعد بروز مفهوم الأمن الدولي حدثت القطيعة الابستيمولوجية مع الفكر الواقعي الذي اتخذ الفرد بدلاً من الدولة مرجعية أساسية في دراساته، بينما حصرت الواقعية التقليدية المفهوم التقليدي للأمن في أمن الدولة دون الاعتداد بالنظام الدولي لفوضويته، ودون الاعتداد بغير الدولة لأن قوة الغير هو إضعاف لأمنها الذاتي.
5. تناولت النظريات الكلاسيكية والمعاصرة مفهوم الأمن الدولي بتحليلات ابستيمولوجية مختلفة خاصة في تبني الفواعل السياسية، مما أدى إلى ظهور عدة أطر ومقاربات نظرية متصارعة فيما بينها فيما يخص مسألة تحديد مفهوم الأمن الدولي.

الخاتمـــة:

لقد أفرزت التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها العالم اليوم عدة مفاهيم جديدة للأمن على المسرح الدولي، مما يتطلب القيام بمراجعة شاملة للنظريات والاتجاهات التحليلية والفكرية والفلسفية السائدة على مستوى الدراسات الأمنية التي شهدت حركية تنظيرية متسارعة بعد نهاية الحرب الباردة، لكنها واجهت عدة أزمات اختلف البعض في إيجاد تبريرات لها، بين من يراها نتاجاً طبيعياً لغياب نظرية عامة في الأمن، وبين من يرى أن ذلك يعود إلى اختلاف المستويات التحليلية للنظريات والمقاربات الأمنية، أي أنه يعزو ذلك لعدم وجود تراكم معرفي في مفهوم الأمن ذاته. كذلك الاختلافات المنهجية في معالجة المسألة الأمنية، خاصة مع بروز نزعات فلسفية جديدة كالنزعة ما بعد الوضعية التي دفعت نحو مقاربات نظرية تحمل محددات ابستمولوجية ومضامين فكرية مناقضة لما جاءت به الاتجاهات التقليدية ذات الفلسفة الوضعية كالنظرية الواقعية.

قائمة المراجع:

- إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، 2003.
- أسامة فاروق مخيمر، **دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة حالة البوسنة والهرسك**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004.
- تاكايوكي ياماورا، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة عادل زقاغ عن موقع: www.etudiant d-z.com
- جون بيليس وآخرون، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- حسين محمد الظاهر، **الأمن القومي العربي: مدخل نظري**، مجلة دراسات يمنية، العدد: 48، صنعاء، اليمن، 1992.
- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير (منشورة) في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008.

- خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
- خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد: 13، القاهرة، مصر، 2006.
- رفعت سيد أحمد، **الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم**، مجلة شؤون عربية، العدد: 35، تونس، 1984.
- سعاد محمد محمود حسن، **العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2005.
- ستيفن والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة**، ترجمة عادل زقاغ، عن موقع: www.geicities.com
- عبد الناصر الدين جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر، 2005.
- عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد: 160، القاهرة، مصر، 2005.
- عصام بسيم، **منظمة الأمم المتحدة**، دار الطويجي، القاهرة، دون سنة.
- عماد جاد، **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، رسالة دكتوراه (منشورة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 1998.
- عمار حجار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة باتنة، 2002.
- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.
- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2002.
- محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة المختار للنشر، ط 2، 2010.

- محمد نبيل فؤاد، **حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير**، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2007.
- مصطفى علوي، **ملاحظات حول مفهوم الأمن**، مجلة النهضة، العدد: 05، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.
- ممدوح منصور، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
- فرانسيس فوكوياما، **الثقة**، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، رام للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1998.
- ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010.
- نشأت عثمان الهلالي، **الأمن الجماعي**، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، العدد: 09، القاهرة، مصر، 2005.
- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام، الجزائر، 1994.
- Andrew Moravvesik, **Fedration And Peace: A Structural-Leberal Perspective**, www_ user.uni.de /inus/zib/ Fachsimo.htm.
- Barry Buzan, People State And Fear: **An Aganda For International Security Stadies In The Post-Cold War**, Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991.
- Dariot Battistella, **Théories Des Relations Internationales**, Paris: Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 2006.
- Emmanuelle Kant, **Vers La Paix Perpétuelle**, Paris: Garnier-Flammarion,1991.
- Hans. J. Morgantau, **Politics Among Nations: The Setrugle For Power And Peace**, Alfred. A. Konop. Inc, Sixth Ed, 1985.

- - K. G. Giesen, **L'ethique Des Relations Internationales: Les Théories Anglo- Américaines**, Bruxelles: Brayant, 1992.
- Kanti Bajpai, **An Expression Of Threats Versus Capabilities ACROSS Time and Space**, Security Dailogue, vol 35, No: 03, 2004.
- M. Berowitz And P. G. Bock, **American National Security**, New York: Free Press, 1965.
- Richard k. Herrmann, **Conclusions: The End of The Cold War: What have we Learned ?**, in: Richard Ned Lebow & Thoams Risse-Kappen (eds), International Relations Theory and the End of the Cold War, http://www.ciaonet.org.
- Robert. o. Keohane, Joseph. S. Nay, **Power And Interdependance**, Boston: Little and Company, 1977.

الهوامش:

(1) محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة المختار للنشر، ط 2، 2010، ص 199.

(2) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، 2003، ص 232.

(3) ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 87.

(4) حسين محمد الظاهر، الأمن القومي العربي: مدخل نظري، مجلة دراسات يمنية، العدد: 48، صنعاء، اليمن، 1992، ص 158.

(5) Barry Buzan, People State And Fear: An Aganda For International Security Stadies In The Post-Cold War, Bonlder: Lynne Rienner Publishers, 1991, P P 18- 19.

(6) رفعت سيد أحمد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد: 35، تونس، 1984، ص 80.

(7) خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص47.

(8) خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد: 13، القاهرة، مصر، 2006، ص 31.

(9) Kanti Bajpai, An Expression Of Threats Versus Capabilities ACROSS Time and Space, Security Dailogue, vol 35, No: 03, 2004, p 360.

(10) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 160، القاهرة، مصر، 2005، ص 58.

(11) Robert. o. Keohane, Joseph. S. Nay, Power And Interdependance, Boston: Little and Company, 1977, P 06.

(12) Hans. J. Morgantau, Politics Among Nations: The Setrugle For Power And Peace, Alfred. A. Konop. Inc, Sixth Ed, 1985, P 11.

(13) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام، الجزائر، 1994، ص ص 117- 118.

(14) جون بيليس وآخرون، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 425.

(15) M. Berowitz And P. G. Bock, American National Security, New York: Free Press, 1965, P 15.

(16) عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، رسالة دكتوراه (منشورة)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 1998، ص 19.

(17) ممدوح منصور، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1997، ص ص 256- 257.

(18) محمد نبيل فؤاد، حلف شمال الأطلسي (الناتو): النظام العالمي الأحادي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2007، ص ص 14- 15.

(19) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 257.

(20) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص ص 60- 61.

(21) نشأت عثمان الهلالي، الأمن الجماعي، مجلة مفاهيم الأسس المعرفة العلمية، العدد: 09، القاهرة، مصر، 2005، ص 09.

(22) Richard k. Herrmann, Conclusions: The End of The Cold War: What have we Learned ?, in: Richard Ned Lebow & Thoams Risse- Kappen (eds), International Relations Theory and the End of the Cold War, http://www.ciaonet.org.

(23) عصام الدين بسيم، منظمة الأمم المتحدة، دار الطويجي، القاهرة، دون سنة، ص 478.

(24) جون بيليس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 244– 245.

(25) أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة حالة البوسنة والهرسك، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004، ص 45.

(26) سعاد محمد محمود حسن، العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي: دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2005، ص 02.

(27) جون بيليس وآخرون، مرجع سابق، ص 263.

(28) المرجع نفسه، ص 246.

(29) K. G. Giesen, L'ethique Des Relations Internationales: Les Théories Anglo-Américaines, Bruxelles: Brayant, 1992, p 27.

(30) عماد جاد، مرجع السابق، ص 52.

(31) ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد ونظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ، عن موقع: www.geicities.com

(32) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير (منشورة) في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008، ص 93.

(33) مصطفى علوي، ملاحظات حول مفهوم الأمن، مجلة النهضة، العدد: 05، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص 123.

(34) Emmanuelle Kant, Vers La Paix Perpétuelle, Paris: Garnier- Flammarion,1991, p p 95– 99.

(35) محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2002، ص 152.

(36) Andrew Moravvesik, Fedration And Peace: A Structural- Leberal Perspective, www_ user.uni.de /inus/zib/ Fachsimo.htm.

(37) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص ص 12– 13.

(38) فرانسيس فوكوياما، الثقة، ترجمة معين الإمام ومجاب الإمام، رام للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 1998، ص ص 15– 21.

(39) تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة عادل زقاغ عن موقع:

www.etudiant d-z.com

(40) جون بيليس وآخرون، مرجع سابق، ص 340.

(41) المرجع نفسه، ص367.

(42) المرجع نفسه، ص 382.

(43) المرجع نفسه، ص 381.

(44) عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص 445.

(45) عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة باتنة، 2002، ص 41.

(46) د- عبد الناصر الدين جندلي، مرجع سابق، ص 447.

(47) Dariot Battistella, Théories Des Relations Internationales, Paris: Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, 2006, p p 300 – 301.

(48) عمار حجار، مرجع سابق، ص 43.

(49) جون بيليس و آخرون، مرجع سابق، ص ص 398– 399.